

التكامل الاقتصادي اليمني السعودي
المعاصر الواقع والآفاق
(رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي)

مجلة
الاندلس
العلمية

د. عوض بن عوض عصب
أستاذ الاقتصاد المساعد/ كلية العلوم الإدارية
جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق

(رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي)

المقدمة:

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا. ١٠ وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لانشغال الدول العربية بالحروب مع إسرائيل، من جهة أخرى.

وأول فكرة تأتي إلى الذهن عندما نذكر التكامل اليمني السعودي نتخيل حتما الفجوة التي تفصل بين الطموح المعلن وبين الواقع المعيشي. إن هذا الإحساس الطبيعي يتغذى من شعور رائج "بحالة من الجمود" تشل إمكانية إدماج اليمن ضمن التجمع الخليجي. فمنذ سنوات تضاعفت الرؤى والمقالات حول هذا التجمع، ولم تخل أحيانا من الإفراط في المزايدة أو على الأقل من ترسيخ التشاؤم.

ففي الوقت الذي ينحو فيه البعض منحى يعتبر أن هذا التجمع الذي أريد به إدماج اليمن ولد ميتا، رأى البعض الآخر ممن هم أقل تشاؤما أن هذا المشروع يحتل، على مستوى النوايا المعلنة من طرف الدول الأعضاء، مكانة لا يعكسها مطلقا واقع التعاون المشترك القائم في هذا الإطار.

لقد كانت اليمن عبر تاريخها الطويل وما زالت قلب الأمة العربية ووجدانها النابض، من هذا المنظور يبدو التكامل نتيجة منطقية لواقع تاريخي لا يمكن القفز عليه. فقد كانت سبابة إلى كل عمل وحدوي من شأنه أن يعيد للأمة العربية مجدها وقوتها. وكانت مساعيها تنصب دائما في اتجاهين: الاتجاه الأول: توثيق العلاقات الثنائية بين اليمن والسعودية في مختلف المجالات.

الاتجاه الثاني: المشاركة في الجهد الجماعي اليمني السعودي لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التي يعتمد عليها تحقيق النهوض بكافة أوجه التقدم في مجتمعنا العربي.

أهداف البحث :

يهدف هذه البحث إلى معرفة مدى إمكانية التكامل اليمني السعودي من خلال: أولاً: تحديد الإطار المنظم للتكامل الاقتصادي وذلك من خلال حصر الأنظمة واللوائح التنظيمية، وتحليلها.

ثانياً: سبل تفعيل القرارات التنظيمية والإجرائية الصادرة الداعية إلى تفعيل التكامل الاقتصادي.

ثالثاً: البعد الاقتصادي للتكامل في الاقتصاد اليمني والسعودي ويشمل دراسة المؤشرات الاقتصادية لعملية التكامل في الاقتصاد اليمني والسعودي، وتحليل السياسات وأثرها على التكامل الاقتصادي ونتائج التحليل على المستوى الاقتصادي، ومدى التدرج الفعال للتكامل الاقتصادي في الاقتصاد المحلي ونطاق تلك المشاركة، ومدى احتواء مسار التكامل الاقتصادي على سياسات تؤثر على الاقتصاد المحلي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على قضية التكامل الاقتصادي اليمني السعودي وأهم القضايا التي تواجه مجلس التنسيق اليمني السعودي، والذي يجب أن ينتبه له لمواجهة التحديات الداخلية والدولية المتأتية من تغيرات في النظام العالمي، والعولمة. لأنه من الضروري التطرق إلى التكامل الاقتصادي اليمني السعودي، لتشخيص، التحديات التي تواجهه، تأسيسه ومعوقاته، وإبراز الجهود المبذولة لتحقيقه. وفي النهاية حاولنا وضع رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي. حيث تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بخمس مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل. و ستعرض باختصار هذه المراحل كي نستخدمها كمدخل لاستعراض واقع التكامل الاقتصادي اليمني السعودي.

مشكلة البحث:

يلاحظ المتتبع لما صدر من قرارات تخص انضمام اليمن للتجمع الخليجي وكذلك من خلال الإحصاءات التي توضح مدى الإمكانيات اليمنية والسعودية في تفعيل ذلك بإيجاد نوع من التكامل الاقتصادي الأولي يتطلب استيضاحات بوجود مؤشرات واضحة تبين الأمنيات المتوفرة والمتاحة لذلك، ونظراً لأهمية تحقيقه لا بد من التركيز على استيضاح أمكانية وأهمية التكامل الاقتصادي اليمني السعودي، لتصبح قادرة على اتخاذ قرارات تمس الواقع المحلي اليمني والسعودي حيث إنها تمثل نصف الموارد البشرية وتمتلك جزءاً من الموارد الاقتصادية.

فرضية البحث:

إن هناك إمكانية للتكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية يحقق أهداف مجلس التنسيق اليمني السعودي ويضمن تطور اقتصاد البلدين بمدى كفاية القواعد الفعالة في الاقتصاد المحلي. مدى احتواء سياسات حكومية تؤثر على التكامل في الاقتصاد مدى احتواء آليات وإجراءات تضمن تفعيلها بصدور قرارات تنفيذية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج النظري والتحليلي، حيث يتضمن مراجعة واللوائح التنظيمية لبلوغ التكامل. وباستقصاء البيانات الرسمية والإحصاءات والمقالات المنشورة ذات العلاقة وذلك لمعرفة السياسات الخاصة بتفعيل التكامل مصادر وأساليب جمع المعلومات:

الوثائق والأنظمة واللوائح والأدلة والهيكل التنظيمية والتقارير الإحصائية ذات العلاقة والتقارير الدولية والمحلية والكتاب الإحصائي السنوي وإحصائيات دول مجلس التعاون الصادرة.

المبحث الأول: الإطار النظري والاستعراض المرجعي:

تعددت مفاهيم وأطروحات الوحدة والتكامل بين الدول منذ النصف الأول من القرن العشرين. واهتم بهذه المفاهيم العديد من الباحثين في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وظهرت الكثير من الدراسات وعمليات التنظير التي تحاول البحث في أفضل المناهج التي تؤدي بالدول إلى الوحدة والتكامل، وسوف يستأنس هذا البحث بنظريات التكامل التي يؤكد الكثير من منظريها أن الوحدة بين الدول لا تتحقق إلا من خلال بوابة التكامل. ولقد ارتبطت نظريات التكامل في مجملها بالمحاولات التكاملية الأوروبية، حيث استلهمت نظريات التكامل أسسها من التجربة الأوروبية، ولذلك نجد أن المراحل المختلفة للتطورات التكاملية للمجموعة الأوروبية -على بطئها - قد أدت إلى إثراء المعرفة بظهور ما يعرف بأدبيات التكامل. وسوف يركز هذا البحث نظريات التكامل التي ارتبطت بأعمال المفكرين خلال مراحل زمنية متعددة، مثل كارل دويتش *Karl Deutsch*. الذي يرى أن القوة الطبيعية تؤدي إلى التكامل و تكمن في التفاعل بين الأفراد والمجتمعات. فالتكامل عنده هو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتمثالاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي^٢ إذن ينطلق دويتش، حيث يرى أن أفضل وسيلة إلى التكامل هي بناء قاعدة شعبية متفاعلة ومتواصلة ومنسجمة، تحكمها قيم ومفاهيم وثقافة مشتركة، وهذه لا تتحقق إلا من خلال تفعيل عملية التواصل الثقافي والمعرفي، والحراك الاجتماعي المتمثل في حرية انتقال

١. رياض الفرس: التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح (نشرت كتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية يناير ٢٠٠٩) ص

ص ٤٠- ٤٤

٢ جيمس دورتي وروبرت بالفسراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر،

١٩٨٥) ص ٢٢٥

الأفراد. وهذا سوف يؤدي إلى تقوية أسس التواصل وهذا بدوره سيخفف العبء على القيادات السياسية في تحقيق التكامل. ولقد حدد دويتش ثلاثة مراحل للوصول:

مرحلة استبعاد الحرب بين العناصر المكونة للجماعة وبداية تفعيل التواصل الشعبي وحرية الانتقال للأفراد.

مرحلة تشكيل بعض المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة. المرحلة التي تكون الدول قد بنت جميع مؤسساتها المشتركة ووضعت أنظمتها وقوانينها.

ويرى دويتش أن مرحلة التكامل بين الدول تتحقق من خلال تفاعلات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ومعرفية.

لذلك يركز هذا المنظور على أهمية قنوات الاتصال الفعال بين المجتمعات. فانعدام التفاعل والتواصل بين المجتمعات يؤدي إلى عدم التجانس الثقافي، إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشوداً من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصال... والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تربط بينها ولذلك يرى هذا المنظور أن التواصل والاعتماد المتبادل المباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد يؤدي إلى التقارب بين هذه المجتمعات الأمر الذي يسهل عملية التكامل.

في حين يرى إرنست هاس *Ernst B. Haas* أن هناك ترابطاً بين مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والتقنية، وأن التكامل في أي منها يؤدي تدريجياً إلى التمدد والانتشار التكاملي في قطاعات أخرى، وهو ما أطلق عليه هاس مفهوم ١ أو منطق التمدد التكاملي كما يقول هارسون ٢، الأمر الذي

^١ محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد: السياسة بين النظرية والتطبيق. (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣٤
^٢ R. J. Harrison. *Europe in Question: Theories of Regional Integration* (London, 1974) pp.76-77

يؤدي إلى نقل تدريجي لبعض سيادة الدول الأعضاء إلى المؤسسات التكاملية . ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه في بداية مرحلة التكوين التكاملية سوف تبرز مشكلة ازدواجية الولاءات بين الدولة والمؤسسات. وسوف تتطور وتنمو عملية بناء المؤسسات لتصبح نواة للحكومة التكاملية حتى تصل، كما يقول أصحاب هذا الاتجاه، إلى نقطة الانطلاق أو الإقلاع، عندها تكون النخب والشعوب في الدول الأعضاء مهياً لقيام تكامل بينها. ومع أن هذا الاتجاه يعتبر، كما يقول بعض أصحابه، أنه مخصص لدول المجموعة الأوروبية ذات السياسات الليبرالية الديمقراطية والاقتصاد المتطور، إلا أن البعض يرى بأن هذا المنهج قابل للتطبيق في مناطق أخرى، إذا توفرت السمات والخصائص السياسية والاجتماعية، وتم إتباع الخطوات نفسها التي تم تطبيقها في المجموعة الأوروبية^١.

ويرى أميتاي اتزايوني أن تحقيق التكامل بين الدول يرتكز على نقل بؤرة الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى القوى الفاعلة في المجتمع. ويرى أن المجتمع إذا توفرت فيه مقومات التكامل المجتمعي، أي أن الروابط بين القوى الاجتماعية تعزز التكامل بين الوحدات السياسية. فالحالة التكاملية بين المجتمعات تتمثل في التماثل القيمي والمصالح المتطابقة، والتركيبة السكانية والبنى السياسية والاقتصادية. وقد ركز اتزايوني على أربعة مراحل لعملية الوحدة بين الدول ٢ المرحلة التي تسمى بالتوظيفية التكاملية حيث تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل بين الدول تتسع في إطار نظام الاعتماد المتبادل. ومن هنا يبرز دور العوامل المشتركة، مثل التجانس الثقافي أو التواصل الإقليمي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي تبرز فيها قوى الجوانب الاقتصادية والإمكانات الفنية والإدارية أو

^١ C. Pentland. *International Theory and European Integration*. (London,: Free Press, 1973) p. 132
^٢ Amitai Etzioni. *Political Unification: A comparative Study of Leaders and Forces*. (New York: Holt, Rinehart &winston, Inc., 1965) pp. 14-64

مرتبطة بالهوية الاجتماعية. أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التوسع في التكامل فتظهر مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات، وعند سريان هذا التفاعل بين القطاعات المختلفة تتحقق المرحلة الرابعة وهي، النضوج والوصول إلى الأهداف المرسومة لها. وتبدو هذه المراحل الأربعة مترابطة ومتلازمة لتحقيق عملية التكامل بين الدول. كما يرى أتزابوني أن هناك متغيرات مهمة لتحقيق عملية التكامل، وتشمل هذه المتغيرات، النخب الداخلية والخارجية ودورها في دفع عملية التكامل القيادات السياسية ومدى اهتمامها بعملية التكامل ومدى توافق مصالحها السياسية والاقتصادية ومكانتها الاجتماعية.

كذلك يركز هذا الاتجاه على سيادة القيم المشتركة ودورها في عملية التكامل بين الدول. فالقيم المشتركة بين الأفراد تعكس بالضرورة عوامل التوافق والتشابه بينها، والتي بدورها تسهل عملية التفاعل بين الأفراد وبالتالي بين الجماعات، وهذا لا يقتصر على الأفراد بل يتعدى إلى صانعي القرار السياسي.

١ - مفهوم التكامل الاقتصادي في التنمية:

تعنى كلمة التكامل ربط ودمج أجزاء في وحدة واحدة ويتم استخدامها كمفهوم اقتصادي وتتعدد تعريفات التكامل الاقتصادي لاختلاف المدارس الفكرية والنظرية فهناك من يرى ان التكامل عملية تقود إلى التعاون بينما يرى آخرون انه يعنى ضرورة إدخال عناصر التنسيق بين الوحدات الإنتاجية مع احتفاظها بشكلها وسماتها الخاصة، ويذهب البعض الى انه تتم عملية دمج كاملة للهيكل الاقتصادية لخلق هيكل جديد^٢. وعرف بعض الباحثين التكامل الاقتصادي بأنه عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من

^١ اسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٥٤

^٢ منير الحمش. التكامل الاقتصادي العربي. دار الجليل. دمشق. ١٩٨٧. ص ٢٥

صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية. كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها ، بغية تحقيق معدل نمو مرتفع. والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة^١ ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية^٢.

إلا إن مفهوم التكامل في هذا البحث يتم استعماله بصورة أوسع للإشارة الى التكامل بين أقطار مختلفة. ويمكن تبني تعريف التكامل بأنه "عملية موضوعية مبرمجة لتنظيم اقتصاديات أقطار مشتركة بهدف إقامة علاقات اقتصادية أقوى لتحقيق عوائد مشترك (متكافئة) واستغلال أفضل للإمكانات والموارد التي تمتلكها الأطراف مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والإنتاج لكافة اقتصاديات التجمع أو المنطقة.

ونحن نرى ان التعريفات الجامدة قد لا تؤدي الهدف ولذا فإن البحث يرى أن التكامل هو عملية ديناميكية مستمرة تتخذ مراحل متتابعة وسياقا وخطوات متواصلة تتم بناء على الظروف الموضوعية لكافة الأطراف المشتركة ولكنها تهدف في النهاية للمنفعة الجماعية.ومما سبق نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط البارزة التالية:

✻ إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية .

✻ إن التنسيق المستمر يضمن إزالة القيود على التجارة وعناصر الإنتاج .

^١ محمد الأطرش المشروعان الأوسطي والمتوسطي مجلة المستقبل العربي العدد (١٢٠) ١٩٩٦ ص ١٨٠

^٢ محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد. مصدر سابق ص ٢٥٠

✻ يتضمن التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية للبلدين

بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع .

والتكامل الاقتصادي عملية تاريخية، بمعنى أنها تحتاج إلى الزمن حتى تنضج أسبابه لذا ينظر إليه على أنه عملية تدريجية.

فتشكيل كيان اقتصادي اجتماعي طبقاً لأهداف التكامل يتطلب تنسيقاً للبرامج الاقتصادية، وانسجاماً للسياسات الضريبية الجمركية والإدارية... الخ، الأمر الذي يبدو حالياً مصدر إشكالية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التباين الموجود في كيفية تسيير الاقتصاد في الدولتين.

٢ المبادئ والأساليب :

● إن أسس التكامل الاقتصادي تتركز في أنها عملية مستمرة تحدد بواسطتها علاقات الإنتاج ودور عناصر وقوى الإنتاج في الاقتصاديات المتشابكة. وبطبيعة الحال سينجم عن ذلك تقسيم العمل والتخصص بين الوحدات الإنتاجية.

● ظهرت أنواع وأساليب متعددة من التكامل يمكن إيجازها فيما يلي ١:

أ - التكامل الرأسي: وتتم فيه تجزئة العملية الإنتاجية إلى مراحل، وكان ظاهراً خلال مرحلة الاستعمار وتتصف بعدم عدالة توزيع المنافع المتأتية من التكامل حيث تستحوذ الدول المتقدمة على المكاسب الكبيرة من جراء القيمة المضافة

ب - التكامل الأفقي: وتتم فيه أيضاً تجزئة العمليات الإنتاجية ولكنها تتصف بأنها تحدد عن طريق تقسيم العمليات بناء على التخصص والمزايا النسبية، وتكون بين أقطار أو نظم متشابهة، وتوزع المنافع بصورة متكافئة على أسس اقتصادية يتم الاتفاق حولها بين الأطراف المشاركة. فتعددت أساليب وأنواع

^١ محمد الأطرش مصدر سابق ص ٢٠٠- ٢٠٨

التكامل أيضا بناء على النظم السياسية والاقتصادية، ففي النظم الرأسمالية يتم التركيز على الجوانب التجارية "الأسواق" تسمح بالمنافسة وإزالة الحواجز والقيود أمام تدفق السلع وعناصر الإنتاج، أما النظم الاشتراكية فكان التكامل يتم فيها وفقا لخطط مركزية تحدد أدوار كل قطر في العمليات الإنتاجية .
مزايا التكامل الاقتصادي.

من المسلم به أن التكامل الاقتصادي يحقق للدول الأعضاء عدة منافع ومزايا هامة في النطاق الاقتصادي، لكن تحقيق هذا التكامل لا يمكن مع استمرار المؤسسات الوطنية للدول في وضعها الأصلي. فمثل هذه العملية تتطلب إقامة مؤسسات فوق وطنية تفوض لها حكومات الدول الأعضاء تدريجيا اختصاصاتها الاقتصادية. ولا يكتمل ذلك بدون دعم شعبي، أو من خلال إنشاء برلمان للمجموعة التكاملية، يقوم على التمثيل النسبي لكل مواطني الدول الأعضاء أو يختار أعضاؤه من برلماناتها ١ و تتحدد مزايا التكامل الاقتصادي على الشكل التالي:

① اتساع حجم السوق: و يترتب عنه نتائج اقتصادية هامة، عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وتوسيع الدائرة التي تستطيع فيها الدولة تصريف منتجاتها. مما يمكن هذه الدول من التحكم في أسعار شراء المواد التي تحتاجها.

② زيادة التوظيف: إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدولتين من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

③ زيادة معدل النمو: تشجيع الزيادة في الاستثمار التي توفرها هذه التكاملات، وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، بحيث يشمل مختلف الصناعات، فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة، التي تزيد من

١ - اسماعيل صبري مقلد مصدر سابق. ص ٨٤

توقعات رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لتحقيق الربح، سيؤدي بلا شك إلى هجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المتخلفة في نطاق المنطقة المتكاملة باستغلال موارد جديدة . لهذا يتوقع من التكامل الاقتصادي زيادة معدل النمو.

أشكال التكامل الاقتصادي:

بعد الإشارة إلى التكامل الاقتصادي، و تعداد مزاياه يبقى لنا تحديد مختلف أشكاله ودرجاته وهو ما يهمنا كإطار نظري لموضوع البحث. تعددت الدراسات النظرية بخصوص درجات التكامل الاقتصادي فقد أشار *balasse* إلى ضرورة التمييز بين عدة درجات من التكامل الاقتصادي، هي اتفاقية التفضيل الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي التام في حين يرى سامي عفيفي أن درجات التكامل تقتصر على أربع مراحل أساسية وهي: منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي، و السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية.

- منطقة التبادل الحر:

عرفت منطقة التبادل الحر بأنها مجموعة مكونة من إقليمين جمركيين أو أكثر. يتم بينهما إزالة حقوق الجمارك بالنسبة للمبادلات التجارية المتعلقة بالمنتجات التي مصدرها الأقاليم التابعة لتلك المنطقة^٣. فالتبادل الحر كسياسة اقتصادية تتعارض مع الحمائية. التي تحدد الواردات تشكل عائقا أمام حركة السلع، و المبادلات^٤. أما المبادلات مع باقي دول العالم،

^١ - *B. balasse the theory of economic integrqtion . qlqn qnd unzln, london, fourth i;pression 1973*

^٢ - سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم " الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢، ص ٢٨٦ و ما بعدها.

^٣ جامعة الدول العربية الأمانة العامة الجدول الموحد للتعريفات الجمركية وفق تعديلات النظام المنسق لعام ٢٠٠٢ تعريب الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، إدارة المال و التجارة والاستثمار الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (*WTO*) (تحت مظلة الإسكوا) ٩

١٣نوفمبر ٢٠٠١

^٤ - موسوعة يونيفرساليست (١٩٩٣- ٢٠٠٣)، *Microsoft corporation*.

فكل دولة عضو في منطقة التبادل الحر تحتفظ بسياساتها الجمركية المستقلة، و تجدر الإشارة إلى أن منطقة التبادل لا تتضمن إلغاء القيود على تحرك الأشخاص أو رؤوس الأموال بينها، أو تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما لا تقيد حق أي دولة عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجة عن المنطقة.١

٢ - الإتحاد الجمركي:

يتميز بإلغاء التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاقها، وتوحيد التعريفات الجمركية تجاه العالم الخارجي. ولا يتضمن بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص. ويعتبر الإتحاد الجمركي درجة أكثر تقدماً على مستوى الآلية التكاملية من منطقة التبادل الحر. وقد عرفته الجات بأنه " حلول إقليم جمركي واحد مكان إقليمين أو أكثر، وذلك عندما يؤدي هذا الحلول إلى تنحية حقوق الجمارك و القيود التجارية بين الأقاليم المكونة للإتحاد، وكذا عندما تصبح حقوق الجمارك وباقي التنظيمات المطبقة من طرف أعضاء الإتحاد في مواجهة الأقاليم الأجنبية عنه موحدة و تطبيقية". ومن ثم فالإتحاد الجمركي يتميز على المستوى الداخلي بإزالة حقوق الجمارك و التنظيمات التجارية بين الأقاليم المكونة له، بينما يتميز على المستوى الخارجي. بإنشاء تعريف جمركية مشتركة. و نظام تجاري مشترك اتجاه البلدان الأجنبية و بكيفية أكثر اختصاراً يمكن القول بأن الإتحاد الجمركي يساوي منطقة التبادل الحر إضافة إلى تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

٣ - السوق المشتركة:

١ - منير الحمش : التكامل الاقتصادي العربي. دار الجليل. دمشق. ١٩٨٧. ص ٤٠

تشكل درجة أعلى من السير نحو التكامل الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود فقط ، أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص. لا تقدم الاتفاقية العامة تعريفا صريحا للسوق المشتركة، إلا أنه يمكن اعتبارها بالتأكيد مرحلة أكثر تقدما من الإتحاد الجمركي على مستوى التكامل الاقتصادي، فالسوق المشتركة تعني بالإضافة إلى إزالة القيود الجمركية بين الأعضاء و توحيدها اتجاه الخارج، إزالة لكل الحواجز التي تعيق حركة انتقال وسائل الإنتاج من أشخاص و مواد ورؤوس أموال و خدمات^١.

فالسوق المشتركة تتميز إذن بإقرار مبدأ حرية انتقال وسائل الإنتاج بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى إعادة توزيعها داخل منطقة السوق و هو ما يترتب عنه بالتأكيد زيادة الانتاج.

٤ - الإتحاد الاقتصادي:

يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات ، كما أنه يستوجب إنشاء سلطة عليا تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدولتين. ويعتبر نموذج الإتحاد الاقتصادي أكثر تقدما من السوق المشتركة، فالبلدان الأعضاء لا تكتفي ضمن علاقاتها البيئية بتحرير عملية انتقال وسائل الإنتاج، بل إنها تتجاوز ذلك إلى خلق الانسجام و التطابق في السياسات الاقتصادية و المالية و الضرائبية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء، لذلك فإن غياب التنسيق على المستوى التشريعي و الإداري و القضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس. و يعتبر نموذج الإتحاد الأوروبي أحسن نموذج يظهر حتمية الارتقاء من السوق المشتركة إلى

^١ - محمد علي محمد و علي عبد المعطي محمد: السياسة بين النظرية و التطبيق مصدر سابق ص ٦٤

الإتحاد الاقتصادي، وهو ما حققته بلدان المجموعة الأوروبية بعد توقيع اتفاقية ماستريخت في ٧ فبراير ١٩٩٢.

بعد أن قمنا باستعراض مختلف درجات التكامل الاقتصادي، يتبين أن إنشاء منطقة التبادل الحر لا يشكل إلا الخطوة الأولى ضمن هذه الدرجات، وسعياً وراء ضمان شروط المنافسة الدولية المشروعة بين مختلف وحدات المجتمع الدولي في مجال التجارة الخارجية، نصت اتفاقية الجات على أن مناطق التبادل الحر تخص ثلاث التزامات رئيسية وهي:

⇒ قاعدة الأساس في المبادلات التجارية.

⇒ التزام وضع برنامج.

⇒ قاعدة عدم تحويل حركة المبادلات التجارية

إن المنطق النظري الذي يحكم اتفاقيات التبادل الحر، هو أن " التجارة تجلب التنمية"، و يعني ذلك أن الازدهار الاقتصادي يتم عبر استراتيجية التبادل الحر^٢. إن ترتيب الأولويات أمر منطقي اليوم باعتبار أن التنافر الأيديولوجي الذي كان يمثل العقبة الموضوعية على طريق التكامل الاقتصادي أصبح متجاوزاً. وفي خضم عولة كاسحة، وفي ضوء هذا الاستعراض السريع، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي وأساليبه وإشكاله، يمكننا أن نحدد الأسس الذي يركز عليه كمقومات للتكامل

٣ . مقومات التكامل :

إن مقومات التكامل الاقتصادي تعني العوامل التي تحفز على إقامة هذه العلاقة بين الأقطار، وإن كان في الماضي كان يتم التركيز على الجوانب

^١ - نفس المرجع، ص ٩٦.

^٢ - عادل الخصاصي: مشروع منطقة التبادل المغربية الأمريكية بين مطرقة العولة وسندان التنمية الإتحاد الاشتراكي، عدد ٧٧٨٨٢٠٠٤ ص ٥٥.

الجغرافية والثقافية إلا أن التطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى. ويمكن أن نوجز أهم المقومات في التالي ١:

- اتساع الأسواق : يسمح بمزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة .
- المقومات المالية:خلق مؤسسات مالية للقيام بدورها في تشجيع وتسهيل الاستثمارات اللازمة.
- تطوير البنية الأساسية: مع المتغيرات للمناطق المؤهلة للتكامل كأحد الدوافع لتفعيل التكامل.
- إمكانية التخصص: بناء على المزايا والموارد وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية.
- التشريعات واللوائح الملائمة:خلق الأرضية القانونية تسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج: عناصر الإنتاج وما يتبع من حرية التملك والتصرف والتنقل.
- القدرة التفاوضية:اتفاق الأطراف للحصول على المنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.
- الاختناقات الاقتصادية: معالجتها بأساليب حديثة ومتطورة،كمشكلات الغذاء والماء والبطالة.
- تسريع التنمية المستدامة: استخدام المخططات والرؤى المستقبلية الموحدة
- تنشيط الدراسات والبحوث: دراسة الإمكانيات المتاحة لكل قطر وللإمكانيات المتكاملة للتجمع.

١ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجموعة باحثين مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ص١٢٣

• تنمية القدرات الإدارية: في القطاعين العام والخاص دافعا لتعميق وترسيخ مفهوم التكامل لصالح كافة الأطراف.

مخرجات عملية التكامل:

ترتيب الأولويات أمر منطقي اليوم باعتبار أن التنافر الأيديولوجي الذي كان يمثل العقبة الموضوعية على طريق التكامل أصبح متجاوزا. وفي خضم عولمة كاسحة تنتج العديد من المخرجات تكمن في^١.

✕ الاستفادة من مزايا التخصص، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج .

✕ اتجاه المؤسسات نحو الالتكامل للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

✕ تهدف دولتان من التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي.

✕ وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات.

✕ تنسيق مشروعات التخطيط مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة تسمح بإقامة مشروعات تعتمد التكنولوجيا

✕ التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدولتين تحت غطاء التكامل الاقتصادي.

✕ إن نجاح التكامل الاقتصادي لدولتين يتوقف على كون الدولتين ذات أنظمة اقتصادية متجانسة.

✕ إن عناصر التكامل الاقتصادي تتكون خلال فترة طويلة، على أساس طويل الأمد.

^١ عادل الخصاصي، مصدر سابق ص ١١٠ - ١٢٠

لذلك يمكن اعتبار علاقات التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة، ولها سماتها المتميزة، على أنها تتم بين وحدات اقتصادية تشمل كافة المجالات الاقتصادية، وإن منافعها تتميز بالشمول والاتساع، إضافة إلى أن الفترة الزمنية لهذه العلاقة التكاملية تعتبر لا نهائية، وتؤدي إلى اختفاء السمات المتميزة لتلك الوحدات المتكاملة لصالح تكوين وحدة اقتصادية واحدة متميزة عن تلك الوحدات الصغيرة داخل كل دولة. وبذلك يمكن القول إن الهدف الأساسي للتكامل الاقتصادي هو رغبة البلدين في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة. كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوفر فيها الكفاءة الإنتاجية. والأهم من كل ذلك أن التكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية يعطيها ثقلًا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية. وبقراءة بسيطة لأوضاع اليمن والسعودية فإن هذه الدولتين رغم الاتساع في تنوع وحجم مواردها، واعتدال عدد سكانها إجمالاً، وأهمية موقعها الاستراتيجي، سوف تحقق هذا التكامل الاقتصادي فيما بينها وذلك أملاً عزيز المنال وحقيقة واقعة، وذلك بسبب تلك السياسات التي تدار بها اليمن والسعودية نحو تحقيق التكامل ولو بصوره الأولية، والحد من الصورة التي تظهر بوضوح ارتباط اقتصادياتها مع الاقتصاديات الأجنبية وخاصة الغربية منها بشكل أقوى من ارتباطها ببعضها.

من هنا، وإضافة إلى دوافع جوهرية أخرى، فإن أحد أهم الدوافع الأساسية للتكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية، هو تقليص اعتماد هذه الدول على الاقتصاديات الأجنبية تمهيداً لإنهاء التبعية، بالإضافة إلى صيانة الثروات الطبيعية، وثانياً استخدامها لبناء أساس ثابت لمستقبل اقتصادي قادر على متابعة النمو الذاتي في جميع الظروف، وبالأخص في ظروف نفاذ هذه الثروة النفطية بالذات.

المبحث الثاني الاعتبارات الأولية في العلاقات الاقتصادية اليمنية السعودية في الحديث عن إشكالية التكامل نجد أن النصوص الواردة في الاتفاقات اليمنية السعودية وتراث أمتنا الحضاري في الجزيرة العربية ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها في وجه التحديات دفاعاً عن وجودها ومستقبلها هو الأساس في العمل الاقتصادي المشترك. إن هذا الإيمان بالانتماء، هو الذي تنطلق منه اليمن في تجسيد أرضية الواقع، من خلال الاتفاقات التي تعقدها والتجمعات التي تشارك فيها أو التي تطالب في الانتماء لها، وتوجد بعض الأنشطة والأعمال التي تترجم هذا الإيمان إلى وقائع ترمي إلى تحقيق خطوات هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي السعودي والعربي حيث تشارك في إطار المجلس الاقتصادي العربي، وفي إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، وكان منها:

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت). والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية. و اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. و اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب. و اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب. و بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية..... الخ كما ساهمت اليمن وتساهم في جميع المؤسسات والهيئات العربية العاملة منها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وصندوق النقد العربي. والهيئة العربية للطاقة الذرية. والاتحادات العربية منها الاتحاد العربي للنقل البري. واتحاد الموانئ البحرية العربية. والاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية. والاتحاد العربي للصناعات الهندسية. واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية. والاتحاد العام العربي للتأمين. والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك و اتحاد إذاعات الدول العربية. والمنظمات العربية المتخصصة منها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). والمنظمة العربية للتنمية

الإدارية. والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. ومنظمة العمل العربية. والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ويساهم الوزراء اليمنيون في اجتماعات المجالس الوزارية العربية والتي منها: مجلس وزراء الداخلية العرب. مجلس وزراء الشباب والرياضة. مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل. مجلس وزراء الصحة العرب. مجلس وزراء الإسكان العرب. مجلس وزراء النقل. مجلس وزراء العدل. مجلس وزراء الزراعة العرب..... الخ

وتعد قضية التعاون والتكامل والاقتصادي اليمني السعودي من القضايا الهامة، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، وذلك نظراً لضخامة التحديات التي تواجه اليمن والسعودية. وللمفارقة الكبيرة والبون الشاسع بين القدرات والإمكانات المتوفرة، واتساع الهوة في التفاوت التنموي. وجاءت متغيرات المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية لتزيد من تداخل العوامل السلبية المؤثرة على اليمن والسعودية، والذي رسخ من سيطرة الدول الصناعية على العالم اقتصادياً ومنها اليمن السعودية.

إن نتائج المتغيرات الدولية القائمة شكلت حالة مشتركة، وإن هذه الحالة القائمة تتطلب فعلاً حلاً جماعياً يركز على جهد بهدف تعزيز القدرات والإمكانات وتفعيلها، وإن كان ذلك يتطلب قيام التكامل اليمني السعودي التي تنهي التجزئة.

من خلال ذلك تبرز أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي في هذه المرحلة بهدف توطين مظاهر التباين، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهام متكاملة. فمن جهة يفعل القدرات الموجودة لمواجهة

التحديات القائمة، ومن جهة ثانية يوجد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق ذلك التكامل.

ورغم ندرة البحوث التي انصبت على بحث هذه المسألة، ورغم تعدد القرار اليمني والسعودي للمنظمات والمؤسسات المختصة الداعمة لذلك، فإنه يظل أمام المواطنين اليمنيين والسعوديين والاقتصاديين منهم بوجه خاص، تحتل هذه المسألة الحيوية الجزء الأكبر من اهتماماتهم التي تتعلق بتقدم اليمن والسعودية وتطورها ومكانها في حضارة العالم ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ومن منطلق إيلاء هذا الموضوع ما يستحق من اهتمام كان الحرص على إعداد هذا البحث الذي نأمل أن يحقق الفائدة المرجوة.

اليمن والسعودية في إطار العلاقات الاقتصادية الخليجية:

تعكس الأرقام الواردة في الجدول أعلاه حقائق مهمة حول طبيعة التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس واليمن، لعل أهم هذه الحقائق أن هذه التدفقات ليست باتجاه واحد كما هو الانطباع السائد لدى الكثيرين، أي من دول المجلس إلى اليمن، بل كانت باتجاهين متقاربين بالمعايير المطلقة، ان لم نقل متساويين بالمعايير الاقتصادية النسبية.

جدول (١) التدفقات التراكمية للاستثمارات ❖ البينية لدول المجلس واليمن

للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥م (مليون دولار) ❖

المجموع	اليمن	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	
35234.3	32.0	362.1	264.9	66.9	34457.5	50.9		الامارات
1604.2	-	180.8	2.7	0.8	1360.0		59.9	البحرين
1861.3	461.5	153.3	66.4	3.1		309.0	868.0	السعودية
223.9	36.2	3.4	7.6		35.0	65.2	76.5	سلطنة عمان
262.0	7.9	107.7		-	64.9	2.8	78.7	قطر
707.1	1.3		-	1.9	43.5	232.4	428.0	الكويت
418.0		64.4	31.2	14.5	292.2	0.2	15.5	اليمن
40310.8	538.9	871.7	372.8	87.2	36253.1	660.5	1526.6	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥ م ❖ تشمل هذه الاستثمارات الخاصة المرخص لها والتراكمية للفترة فقد بلغ حجم الاستثمارات التراكمية الخاصة لدول المجلس في اليمن خلال العشرين سنة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ م حوالي ٥٣٩ مليون دولار في حين بلغ حجم الاستثمار اليمني في دول المجلس لنفس الفترة ٤١٨ مليون دولار. تتركز التدفقات الاستثمارية الصادرة من اليمن والواردة إليه مع المملكة العربية السعودية حيث تشكل المملكة حوالي ٨٦٪ من الاستثمارات الخليجية الواردة، وتستقطب حوالي ٧٠٪ من الاستثمارات اليمنية الصادرة لدول المجلس. ويعزى هذا إلى عدة عوامل أهمها طبيعة العلاقات التاريخية المتميزة بين الجانبين، إضافة إلى تواجد العديد من المستثمرين السعوديين ذوي الأصول اليمنية ويشكلون المصدر الأساسي للاستثمارات الصادرة من المملكة الى اليمن.

العناصر الأكثر جذباً للاستثمار من وجهة نظر المستثمر وهذا طلب كل مستثمر وخاصة الخارجيين منهم وأيضاً مرتبة حسب تسلسل أهميتها بالنسبة له كانت كما يلي:

- ❖ التمتع بالاستقرار الأمني. وإمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار. وحرية تحويل عوائده وإعادة أصله إلى الخارج.
- ❖ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها. والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ❖ الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- ❖ سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- ❖ توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج. واتساع حجم السوق الداخلي. و نجاح مشاريع سابقة

- ❖ المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة وسهولة إجراءات الحصول على الترخيص للاستثمار.
- ❖ التزام السلطة بما تعقده من اتفاقيات مع الشركات.
- ❖ الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع. و شريك محلي موثوق به
- ❖ المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار
- ❖ الاستفادة من ميزة نسبية في المنطقة. وتوفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية.

وهذه العناصر تؤكد مرة أخرى أن المزايا الضريبية التي تتضمنها تشريعات الاستثمار لا تشكل لوحدها مناخ الاستثمار المشجع ولا بد ان ترافقها وتكملها مجموعة من العناصر قد تختلف في درجة توفرها من بلد لآخر إلا أنها تبقى من الأهمية بحيث لا يمكن إغفالها والاعتماد على إصدار قانون ما أو توفر ميزة نسبية معينة. لا يمكن الحديث عن سياسة جديدة لتحفيز الاستثمار دون خلق بيئة تؤمن بأن الاستثمار قضية مصيرية بالنسبة للمحافظة وبدونه لن تكون هناك فرص عمل جديدة لمئات الآلاف من الشباب ولن يكون هناك دخل إضافي وقوة شرائية جديدة ولن يكون هناك نمو مستمر.

جدول (٢) اتجاهات الصادرات بين دول المجلس واليمن للعام ٢٠٠٤ - مليون دولار

المجموع	اليمن	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	
4597	264.3	432.5	345.3	2537.8	620	397.1		الإمارات
737.6	1.1	69.8	69.0	15.0	478.5		104.2	البحرين
8742	527.0	1090.0	519.0	267.0		3073	3266	السعودية
1290.7	40.1	47.1	31.9		223.1	22.6	925.9	عمان
851.5	11.8	50.3		22.7	194	30.4	542.3	قطر
598.2	10.0		38.5	22.1	273	55.9	198.7	الكويت
233.4		58.5	0.7	4.7	80.2	0.4	88.9	اليمن
17050.4	854.3	1748.2	1004.4	2869.3	1868.8	3579.4	5126	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول

العربية ٢٠٠٥

ونلاحظ من الجدول السابق حجم الصادرات بين اليمن والسعودية ودول الخليج حيث تتركز أيضا العلاقات التجارية لليمن مع المملكة العربية السعودية وإن كان بدرجة اقل من تركيز العلاقات الاستثمارية. فحيث تستورد اليمن حوالي ٦٢٪ من إجمالي مستورداتها القادمة من دول المجلس من السعودية فإنها تصدر حوالي ٣٨٪ من صادراتها إلى دول المجلس إلى الإمارات و٣٤٪ إلى المملكة العربية السعودية. وتشكل الصادرات اليمنية إلى دول المجلس حوالي ٨٠٪ من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية وحوالي ٥٪ من إجمالي صادراتها لدول العالم، وتشكل وارداتها من دول المجلس حوالي ٨٧٪ من وارداتها من الدول العربية وحوالي ٣٢٪ من إجمالي وارداتها من دول العالم. وهو الأمر الذي يعكس مدى الاعتماد التجاري الكبير لليمن على دول المجلس بصفة عامة. وهذا ما يؤكد أننا قادرين على خلق حركة استثمار جديدة تعتمد على أموال اليمنيين داخل وخارج الجمهورية اليمنية أولاً وأموال المستثمرين العرب والأجانب ثانياً. ويمكننا ترجمة ذلك إلى أن توفر القاعدة القانونية اللازمة والضرورية مع البنية التحتية المناسبة، وتشجيع الحكومة لتحفيز قيام قاعدة

صناعية لتلبية حاجة الطلب المحلي، دون أي تحديد، ويكون ذلك معتمداً على العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير الربحية التجارية والاجتماعية من خلال ما يطلق عليه) التخطيط التأسيري (الذي يركز على منح حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات الخاصة التي تحقق أهدافاً اجتماعية أكبر.

جدول (٣) ترتيب دول المجلس واليمن حسب عدد من المؤشرات الاقتصادية الدولية المختارة

مؤشر القدرة على الإبداع		مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال		مؤشر الشفافية		مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر سهولة أداء الأعمال		مؤشر التنمية البشرية		عدد الدول
١١٧	١١٧	١٢١	١٢١	١٥٩	١٤٦	١٦١	١٥٥	١٥٥	١٧٧	١٧٧		
٢٠٠	١٩٩											
١	٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٧٦	٧٥	٣٩	٤٢	٣٠	٢٩	٤٨	٤٢	٦٩	٤١	٤٩		الإمارات
٦١	٥٦			٣٦	٣٤	٢٠	٢٠		٤٣	٤٠		البحرين
٥٥	٥٥	٣٣	٣٦	٧٠	٧١	٧٢	٧٤	٣٨	٧٧	٧٧		السعودية
٩٠	٩٠	٣٧	٤١	٢٨	٢٩	٦٠	٥٤	٥١	٧١	٧٤		سلطنة عمان
٦٦	٥٧			٣٢	٣٨	٨١	٦٠		٤٠	٤٧		قطر
٥٧	٥٢	٣٤	٣٧	٤٥	٤٤	٥٤	٤٨	٤٧	٤٤	٤٤		الكويت
١٠٤	١٠٩	١١٤	١١١	١٠٣	١١٢	١٣٢	١٣١	٩٠	١٥١	١٤٩		اليمن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥م ومن خلال الجدول السابق نستنتج ان اليمن تصل الأخيرة في اغلب المؤشرات، لهذا لا بد من التأكيد أن الاستثمار كنشاط اقتصادي يعتمد على عوامل عديدة منها حافز الربح والربحية وأسعار الفائدة التي يفترض أن تلعب دوراً هاماً وكبيراً في عمليات الادخار والاستثمار لأن تحييد هذا المؤشر وعدم إبقائه جامداً لتمنح المستثمر حافزاً على استثمار أمواله وبخاصة إذا كانت الفائدة تسجل معدلاً مجزياً مترافقاً مع معدلات تضخم منخفضة. وليس ذلك فحسب وإنما أكثر العناصر المعوقة للاستثمار من وجهة نظر المستثمرين حسب تسلسل أهميتها هي :

- ✓ صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وعدم وضوح قوانين الاستثمار.
- ✓ تعقيد إجراءات تنفيذ الاستثمار. وعدم الاستقرار الاقتصادي وتقلب أسعار صرف العملة المحلية.
- ✓ عدم توفر الهياكل والبنى الأساسية والخدمات اللازمة وتدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير.
- ✓ ارتفاع الضرائب والرسوم بعد انقضاء فترة الإعفاء والمخاطر السياسية التي تحد من نشاط القطاع الخاص.
- ✓ مشاكل استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والتشغيل .
- إن عدم شفافية القوانين قد تكون في طبيعة العناصر المنضرة للاستثمار وهذا ما دعا أحد خبراء البنك الدولي للقول إن وزارة العدل أو القضاء هي أهم وزارات تشجيع الاستثمار وإن الإجراءات الإدارية من ناحية التراخيص والتنفيذ إذا كانت معقدة ومكلفة وغير واضحة ومتروكة لمزاجية الموظف واجتهاده فإنها كفيلة بتنفير المستثمر مهما كانت الإجراءات الضريبية كبيرة.

المبحث الثالث: الجهود والمقومات والمعوقات لتحقيق التكامل الاقتصادي اليمني السعودي:

يمثل تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني للدولتين، وتكامله مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي وإبراز تحديات المرحلة المقبلة، علاوة على التعامل بكفاءة مع حركة العولمة بأبعادها المختلفة. وتأتي أهمية تحديد رؤية تمثل هدف بعيدة المدى، من كونها تشكل محورا لجميع شرائح المجتمع وقواه الفعالة تركز عليه جهود تعبئة القدرات لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الغايات والأهداف .

أولاً . الملامح الأساسية والمؤشرات العامة للاقتصاد اليمني والسعودي:

تبلغ مساحة اليمن ٥٥٥٠٠٠ كم والسعودية حوالي ٢ مليون كلم الكثافة السكانية في اليمن ٣٨ في كلم وفي حين السعودية ١٠ كلم فرد عام ٢٠٠٤ وقد بلغ عدد سكان اليمن ٢٣ مليون والسعودية ٢٤.٥ مليون عام ٢٠٠٦ نسمة بمتوسط معدل نحو ٣.٣ في الحالة الأولى ٢.٤ في الثاني حسب إحصاء عام ٢٠٠٤ ويشكل حوالي ١٩.٢٪ من إجمالي سكان الوطن العربي .في حين ان متوسط دخل الفرد في اليمن بلغ ٩٣٦ دولاراً والسعودية ١٤٧٢٤ دولاراً من الناتج المحلي عام ٢٠٠٦ في حين انه عام ١٩٩٦ ٣٦٠ دولاراً في اليمن و٨٥١٠ في السعودية. وهذا يعني ان الدولتين تزداد فيها معدلات نمو دخل الفرد من الناتج ولكن بصورة متفاوتة بينهما

ونلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدولتين بلغ في اليمن ٢٣٪ والسعودية ١١٪ عام ٢٠٠٦ مقارنة بالأعوام السابقة للدولتين والذي اسهمت مجموعة من عناصر تكوين الناتج المحلي وخاصة قطاع الإنتاج السلي في اليمن مقارنة بالقطاعات التوزيعية التي حصل فيها انخفاض، أما الاقتصاد السعودي فقد أسهمت القطاعات السلي والقطاعات التوزيعية في تزايد معدلات نمو الناتج المحلي.

نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج في اليمن ١٠.٩٪ والسعودية ٩.٦٪ في حين أن مساهمة الصناعات الاستخراجية في اليمن من الناتج المحلي ٣١.٤٪ وفي السنوية ٣١.٣ عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٦ وبلغ ٧.٢٪ في الأول و ٢٣.١٪ في الثاني . يبلغ الناتج الزراعي في اليمن ١.٧٨٢ مليون دولاراً والسعودية ٩.٩١٧ مليون دولاراً بمعدل نمو للفترة ٩٥ - ٢٠٠٤ في اليمن ٦.٢٪ أما في السعودية ١.٨٪ وبلغ التغير عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٤ في اليمن ١٠.٣٪ وفي السعودية ٢٪ وتبلغ مساهمة الزراعة ١٣.٨٪ من الناتج المحلي في اليمن أما في السعودية فقد بلغ ٤٠٪. بهذا نجد أن نمو الاقتصاد كان إيجابياً لكل من اليمن والسعودية وتتساوى سلباً مع إجمالي الدول العربية للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠١ والعائد إلى تأثير التغيرات في أسعار النفط بدرجة أساسية حسب الجدول، والذي يبين عناصر الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض في قطاع النفط وهذا يعني أن الاقتصاديات اليمنية والسعودية هي اقتصاديات نفطية بدرجة أساسية ويتطلب أن يتكامل إلى اقتصاد صناعي أو زراعي متشابك في المنطقة ويعزز من التنوع لمكونات الناتج المحلي الإجمالي .

تبلغ مساحة الأرض المزروعة في اليمن ١.٦٦٩ ألف هكتاراً في حين أن في السعودية ١.٢١٦ ألف هكتاراً عام ٢٠٠٦ وتشكل المساحتين حوالي ٤.٢٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي وتبلغ كمية هطول الأمطار في السنة ٦٧.٢ مليار م في حين انه في السعودية يبلغ ١٢٦.٨ مليار م بمتوسط ٥٧ ملم سنوياً . أما الثروة الحيوانية فقد بلغت حوالي ٣.٢٥٩ ألف وحدة حيوانية بمتوسط نصيب الفرد ١٥٦ حيوان ، وفي السعودية ٣.٦٤ ألف رأس بمتوسط نصيب فرد ١٣٥ حيوان بنسبة ٦.٧٪ من الإنتاج العربي . وبلغت الصادرات الزراعية اليمنية ٢٥٣ مليون دولار في حين بلغ في السعودية ٩٨٠ مليون دولار بمعدل ١٩.٧٪ والثاني ١٧.٧٪ للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٦ وتشكل الصادرات نسبة ١٤.٩٪ من الصادرات العربية الزراعية .

١ التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعام ٢٠٠٣

وفي السعودية ٦.٤٨ مليون دولار بمعدل نحو ٦.٤٪ في الأول و ٥.٤٪ الثاني للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ وتشكل الواردات نسبة ٢٥.٣٪ من الواردات العربية الزراعية. يضاف واردات ٨٩٤ مليون دولار لليمن ٥.٥٠٠ مليون دولار للسعودية بنسبة ٢٩٪ من صافي الواردات الزراعية.

يتمثل تزايد الأهمية النسبية لإجمالي القطاعات في توليد الناتج المحلي. حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية حوالي ٥٩٪ في السعودية و ٥٥.٥٪ في اليمن عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية والقطاع الزراعي مما يجعلها عرضة للتقلبات الدورية الخارجية أو للظروف الطبيعية. ويضعف في كل من اليمن والسعودية جانب مساهمة الصناعات التحويلية الجذير بالاهتمام بهذا الجانب في إنشاء المشروعات الصناعية وتعزيز الترابط والتكامل نحو تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز دور القطاع الخاص والعمل على توزيع مصادر الدخل نحو النهوض بالإنتاج السلعي لأغراض مساهمة الصناعات التحويلية في عائدات الصادرات. أما الإنتاج السمكي فقد بلغ في اليمن ١٦٠ ألف طن في حين بلغ في السعودية ٦٧.٣٠ ألف طن بنسبة تغيير للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤ م، بلغ في الأول ٧٪ وفي الثاني ٣.٧٪ وتشكل ذلك الإنتاج ٦.٧٪ من الإنتاج السمكي عام ٢٠٠٤

ونلاحظ أن إجمالي التجارة البينية لليمن والسعودية مع الدول العربية بلغ ١١٩٦٤ مليار دولاراً عام ٢٠٠٦ وتطور ذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ نلاحظ الجدول وكانت حصة اليمن أقل عام ٢٠٠٦ وحجم الصادرات البينية مع الدول العربية ارتفع في تلك الفترة للدولتين.

والواردات البينية بين الدولتين والدول العربية شهدت نمواً خلال الفترة وبلغ ٤٠٣٧٩ مليار دولاراً عام ٢٠٠٦ وكانت حصة الدولتين في تزايد ونلاحظ من الجدول أن :

تحرص كل من اليمن والسعودية على تنمية الصادرات بينها .

١. من الممكن أن الاستغلال الأمثل ، للاستفادة من استغلال الميزة الأمثل لليمن للصادرات اليمنية نتيجة انخفاض أسعارها .

٢. أن يستغل الجانب السعودي متطلبات وارداته من اليمن وتوجيه الاستثمارات نحو تعزيز الإنتاج منها . وتغطي احتياجاتها من التجارة البينية حيث تشكل حوالي ربع الواردات اليمنية في حين التجارة البينية للسعودية حوالي ٧.٦٪ .

٣. اقتصاديات اليمن والسعودية اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة أي أن الخلل والتفكك فيما بينها لا ينعكس على مستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً: مقومات التكامل الاقتصادي اليمني السعودي:

تتوافر في اليمن والسعودية العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة . وفي الظروف الراهنة وعلى اعتبار الوطن العربي ككل إطاراً عاماً لتحرك تلك المقومات ضروري عند التركيز على قضية التكامل ، وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية ، وعملية التكامل هذه تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية اقتصاد البلدين وليفعل حركة الإنتاج بين اليمن والسعودية كوحدة اقتصادية . ويرتكز التعامل على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والأمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية . وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :

١ تعدد وتنوع الموارد الطبيعية :

تمتلك اليمن والسعودية موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصناعي فاليمن والسعودية تمتدان على مساحة

كبير جدا تبلغ حوالي ٢٥٥٥ مليون كم^٢/ وفي إطار هذه المساحة الكبيرة تتنوع المناخات والتضاريس وأنواع التربة وتعدد مصادر المياه. ونتيجة ذلك تتعدد وتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة ومن حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن إن يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

٢ . حجم السوق اليمنية السعودية :

تتوفر في البلدين سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل تركز على الامتداد الجغرافي الكبير وأهمية موقعه الجيوستراتيجي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى حوالي/٤٢٠٥ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي في اليمن ٣.٣٪ وفي السعودية ٢.٤٪ لذا فان السوق في البلدين توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة ، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين البلدين أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد شهدت الصادرات والواردات البيئية بين اليمن والسعودية وبين الدول العربية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة ٢٠٠- ٢٠٠٦ وبلغ عام ٢٠٠٦ مصادره ١٩٦٤.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦ . إن سعة السوق اليمني السعودي تشكل مجالا رحبا للتكامل الذي يمكن إن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق ويؤكد هذه الحقيقة توفر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد تركز على تكامل . ولا بد من الإشارة إلى إن درجة التكامل الاقتصادي السعودي اليمني في اقتصاد الدول المتقدمة لا تقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه ، وإنما كذلك بمعيار كثافة

الاعتماد المتفاني والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاديات المتقدمة في مجالات الاتصال، ويلاحظ إن قدراً كبيراً من الواردات من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج. وكذلك إن قدراً كبيراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة لو تم تبني سياسة التكامل مما يسهم في خفض الحاجة إلى هذه الواردات.

إن سياسة إنتاجية مشتركة تسهم في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي. ويمتلك اليمن والسعودية كوادراً مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية. ففي اليمن حوالي سبعة جامعات حكومية أخرى أهلية وتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية، الإعدادية والثانوية والجامعية. وفي الدولتين كوادراً اقتصادية مدربة وتوفر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات بالهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائل النقل المختلفة، البرية والبحرية. بين المؤسسات البحثية المتعددة مهمة أسس وضع التكامل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.

٣. التنظيم المؤسسي:

إن إقرار الإطار التنظيمي وتشكيل الأجهزة والمؤسسات الضرورية لتحقيق أهداف المعاهدة،^١ والتي تضم مجلس أعلى برئاسة رئيس الجمهورية وخادم الحرمين الشريفين، ومجلس التنسيق برئاسة رئيسي مجلس الوزراء، يتطلب إنشاء لجنة للشؤون الخارجية، وأخرى للشؤون الاقتصادية، وثالثة

^١ دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي مجموعة باحثين مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ ص ٥٢٢

لشؤون الدفاع والأمن. يتطلب إحداث أمانة عامة مقرها الرياض لمتابعة تنفيذ أحكام المعاهدة والاتفاقيات.

ومن الأسس لتحقيق التكامل الاقتصادي يتطلب حرية انتقال الأشخاص، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية، وحرية انتقال الرساميل، وحرية النقل والترانزيت. بل نذهب إلى أبعد من ذلك لنؤكد أن لتحقيق التكامل الاقتصادي فإنه ينبغي العمل على تحقيق السوق المشتركة من خلال إطلاق حرية انتقال المواطنين اليمنيين والسعوديين بين البلدين، وتنسيق الأعباء الداخلية للسلع الوطنية المتبادلة والمساهمة في خلق القيمة المضافة ولتجنب الخلافات التي قد تنشأ، توجد حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البيئية.

ثالثاً: معوقات التكامل الاقتصادي اليمني السعودي :

يمر التكامل الاقتصادي اليمني السعودي اليوم في مرحلة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن إن يحققها للجميع. فمن خلال التكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الإمكانيات والقدرات المتاحة الموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات واستغلالها، والاستفادة القصوى من المزايا النسبية في العملية الإنتاجية، والإسهام الكبير في ترشيد الموارد وتحسين الموقع في إطار تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة العمل وفاعليته في إطار التكتلات القائمة في الجزيرة والخليج.

كما إن قيام التكامل يتيح للبلدين إمكانية القيام بمشروعات كبيرة عالية الكلفة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً من خلال التكامل في الموارد المالية والبشرية والمواد الخام، ويمكن أن يعيد الهيكلة الإنتاجية

والتخصص، ويحقق وفراً في الكلفة الإنتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة، والاستفادة من الوفورات الخارجية والمالية.

ونتيجة ذلك فإنه من الغرابة بمكان في ضوء المنافع البارزة ألا تتعمق مسيرة التكامل اليمني السعودي في مرحلة تسودها التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

وتوجد العديد من العوائق التي تقف عثرة في وجه التعاون والتكامل الاقتصادي، وتتراوح الأسباب بين سياسية خارجية وداخلية، وأيديولوجية واقتصادية واجتماعية هيكلية وتنظيمية وإدارية وإعلامية ومؤسسية وحتى نفسية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود بعض الطموحات الكبيرة التي تبتعد في بعض مظاهرها عن الواقع، ولا يمكن هنا أن نستعرض بشكل تفصيلي لجميع هذه المعوقات، لذا سنقتصر على بعض العوامل والأسباب التي تمثل عوائق جوهرية في طريق التكامل.

التناقضات الهيكلية والتنموية :

تكمن أزمة التكامل أساساً في البنية الجوهريّة للاقتصاد اليمني السعودي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن التبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير متكافئ وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على اليمن والسعودية. وكانت حصيلة هذه العوامل تفاوتاً كبيراً في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والسعودية وفي توزيع الموارد والثروات، وتفاوتاً في درجات نموها ومستواها.

وقد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصاد اليمني والسعودي عضواً بالسوق العالمية، واتخاذ كل منهما مساراً معزولاً في العلاقات لكل بلد على حده يكرس التجزئة بدلاً من أن تكون قاعدة التكامل الاقتصادي على أرضية التخطيط الاقتصادي وترسيخ عوامل التنمية المشتركة.

تعدد الأنماط التنموية :

مارست معظم الدول ومنها اليمن والسعودية نمطاً تنموياً لكل دولة بصورة مستقلة غاب البعد المحلي وخصوصيات التقارب لدولتين في إطار الجزيرة العربية، مما أسهم في تعميق التبعية واستمرار التجزئة. ولكن بالرغم من وجود تطلعات للتكامل الاقتصادي وإقرارها رسمياً عبر أطر ومؤسسات رسمية نعترف من ذلك ضمناً.

إن استمرار التجزئة تشكل عامل تقييد للقدرات والإمكانات القائمة وتؤكد حقيقة هامة وهي القضية الأساسية التي تواجه اليمن والسعودية هي قضية التنمية، وبالتالي فإن الطريق الطبيعي للعلاج هو اختيار قضية التخطيط الإنمائي والتكامل الإنتاجي، بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنوعها وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة^٢، لأن ظروف التجزئة وغياب مظاهر التعاون والتنسيق والتكامل جعل اليمن والسعودية تخوضان تجربة عكسية، فقد اختارتا مدخل اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية على الصعيد المحلي لا التخطيط الشامل على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك فمن المعروف أن التجارة الخارجية هي انعكاس للتركيب القطاعي الهيكلي للإنتاج، وأنها قد تخلق معوقات التصنيع، ولكنها لا تحقق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد. وكان يجب البدء بتفاعل وتكامل العوامل الإنتاجية والتبادلية في إطار تخطيط علمي شامل على المستوى المحلي بدلاً من النقل العشوائي لتجارب المجتمعات الصناعية المتقدمة وزرعها في بيئة غريبة عنها. إن الطموح اليمني السعودي لتحقيق تنمية سريعة في فترة الطفرة النفطية الأولى أدى إلى

^١ قرار انشاء السوق العربية المشتركة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية جامعة الدول العربية إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ / د.ع ٥٩ / ١٩ / ١٩٩٧

^٢ جورج فرم التحديات التي تواجه التنمية البشرية : الوسائل التطبيقية. نحو إدخال القطاع الخاص والمؤسسات التربوية والجهات المحلية في المعادلة التنموية، المؤتمر العربي الأول لتنمية التنمية البشرية، المنظم من قبل جامعة الدول العربية وبرنامج آلام المتحدة الإنمائي، القاهرة فبراير ٢٠٠٣

تعميق التبعية في ميادين الاستثمار والتجارة والصناعة، كما أدى إلى اتساع دور الشركات المتعددة الجنسيات في تنفيذ مشروعات التنمية بل وإدارتها وصيانتها. وهذا النمط التصنيعي أدى إلى زيادة الارتباط بالدول المتقدمة، كما أسهم اعتماد هذه الصناعات على السوق العالمية لاستيعاب فائض منتجاتها وتوثيق الارتباط بهذه السوق العالمية عن طريق القنوات التجارية الدولية.

وعلى الرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية اليمنية السعودية في حجمها المطلق إلا أن هذه العلاقات ضئيلة نسبياً، فهي ما زالت أفقية وهامشية بتطبيقها من حيث الحجم والمكونات بالنسبة إلى العلاقات اليمنية السعودية مع العالم الخارجي. فلقد كان نصيب التجارة الخارجية للسعودية مع الأقطار العربية (٧٪) من نسبة التجارة الدولية عام ٢٠٠٦ ونصيب التجارة الخارجية لليمن مع الأقطار العربية (٢٤٪) من نسبة التجارة الدولية عام ٢٠٠٦ ويزيد من خطورة هذا الوضع أن السلع اليمنية والسعودية المتبادلة قابلة للاستبدال وسهلة المنافسة كما أنها ليست سلعاً استراتيجية.

وفي الوقت الذي تعكس فيه أرقام التبادل التجاري تزايد الارتباط المحكم بالسوق العالمية، فإن السوق اليمنية السعودية نفسها تتعرض لعملية التفكك الداخلي. أما التكامل على مستوى رؤوس الأموال فينعكس في الظاهرة الاستثنائية التي يشهدها اليمن والسعودية والمتمثلة بالنقل المعاكس لرأس المال، وهي سمة ضعف تنفرد بها اقتصاديات المنطقة حالياً.

أفلحت الدول الصناعية الكبيرة في جذب الأموال العربية المتراكمة ضمن حركة النظام النقدي الدولي، وعبر شبكة مؤسساتها المالية والمصرفية، وشكل ذلك عاملاً داعماً لاقتصادياتها وزيادة قدرتها.

وننتج عن ازدياد حجم التراكم المالي في الخارج مصلحة حقيقية لبعض الدول في الحفاظ على استقرار تلك الأسواق وعملياتها الرئيسية رغم تعرض الكثير من

مدخراتها للتآكل في ظل التضخم وتعرضها للارتهاق بحكم القيود المفروضة على حركتها واحتمالات تجميدها.

وتبدو المفارقة الكبيرة بين حجم الديون العربية التي تبلغ (١٧٠) مليار دولار وحجم الأموال العربية في الخارج لتصل إلى حوالي ألف مليار دولار.

إن الإرادة السياسية المتينة والداعمة لعملية التكامل تلعب دوراً بارزاً في نجاحه والإقناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقات والمشروعات. وكثيراً ما كان التأخر في التطبيق لبعض الاتفاقات والمشاريع مدعاة لحصول متغيرات جديدة أو تقل معها صلاحية هذه المشاريع، إن البدء باتفاقيات جديدة دون انتظار نضوج الاتفاقيات الأولى، لا تلبث التجربة الثانية أن تعاني الإهمال نفسه الذي لاقته التجربة الأسبق.

إن عدم الجدية في التطبيق والمتابعة أدت إلى غلبة النظرة الأنية على النظرة الطويلة المدى، وطغيان المصلحة الأنية على المصالح الطويلة المدى، وغياب هيئة مركزية تقوم بعملية التنسيق الشمولي للعمل المشترك.

وضعف التنسيق، والعكس عند ضعف الإرادة السياسية التكاملية في مظاهر مختلفة ستفرغ المؤسسات والمنظمات والاتفاقات من مضمونها ومحتواها وجوهرها والاكتفاء باستمرار وجودها شكلياً.

شهدت العلاقات اليمنية السعودية نمواً ملحوظاً، بتواصل اللقاءات بين قيادتي البلدين وعلى مختلف المستويات وبين ممثلي مختلف المؤسسات والقطاع الخاص ورجال الأعمال، بهدف تحقيق قدر متعاضم من التناغم في العلاقات الثنائية والانتقال إلى مرحلة الشراكة في العلاقات اليمنية السعودية. فعلى الصعيد السياسي وقع البلدان في 12 يونيو 2000 على معاهدة الحدود البرية والبحرية في مدينة جدة، برعاية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس

^١ نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي.. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠٠٥ صفحة ٣٥

الجمهورية اليمنية وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية.

رابعاً: واقع العلاقات اليمنية السعودية وأفاق تطورها:

أولاً مجلس التنسيق اليمني السعودي

وفي الجانب الاقتصادي تواصلت اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي الذي أنشئ في العام 1995، وقد ناقش المجلس العديد من الاتفاقيات التنموية، وأخرى تتصل بتطوير التعاون بين الشركات والمؤسسات والقطاعات الإنتاجية في البلدين. وفي نفس الاتجاه تعمل الأجهزة المعنية في البلدين على إتمام مشروع اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري. وقد برز الالتزام السعودي بدعم التنمية في اليمن من خلال تجديد تعهد المؤسسات المالية السعودية والاهتمام خلال المرحلة الحالية بتفعيل الاتفاقيات. وتبادلت زيارات عالية المستوى وفتح الحدود للاستثمار، ورفع المعوقات أمام التجارة البينية، ستؤدي بدورها حتماً إلى شراكة حقيقية، وخلق شبكة من المصالح المشتركة.. وتجارب الآخرين وعلى المستوى الأوروبي وترك النشاط الاقتصادي يخلق آلياته التي تنسج علاقات الدول على نمط من المصالح المشتركة. يتعلق الأمر بالحاجة القيام بإطار من التكامل السعودي اليمني الممكن، بإعداد وتنفيذ مشاريع تتماشى مع مقتضى التكامل الاقتصادي. وهي أولويات تتناسب مع ما ينتظره السعودي واليمني. وهكذا فإن الحجج ذات الطابع السياسي أو المؤسسي أو القانوني تصبح غير واردة أمام تلك المطالب المشروعة. إن الاستجابة الوحيدة لهذا التطلع، الذي تعزز على المستوى الاجتماعي مطالب المجتمع المدني المندرجة في ديناميكية لا مفر منها، والذي يتغذى من حلم عتيق بالتكامل الثقافى راسخ في الذاكرة الجماعية، لا يمكن أن تتجسد إلا من خلال عمل متعدد الأطراف عاجل، ذي نفع اقتصادي مباشر

للناس . من أجل مصداقية ذلك العمل، على الدول أن تتكلم، على الأقل فيما يخص مصالحها الآنية البيئة، لغة واحدة.

ثانياً: اتفاقيات مجلس التنسيق اليمني السعودية

لعبت معاهدة الحدود دوراً حاسماً في نقل العلاقات الثنائية إلى مرحلة متقدمة بعد فترة ركود، وكان مجلس التنسيق بمثابة الآلية التي تشرف على مجمل النشاط الثنائي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين؛ وزار اليمن نخبة من رجال الأعمال السعوديين الذين التقوا برجال الأعمال اليمنيين، وعقدوا عدداً من الندوات واللقاءات، وصاغوا عدداً من التوصيات البناءة بمثابة الدليل الاقتصادي والاستثماري والتنموي للطرفين وفي الدورة السادسة عشر في الرياض تم التوقيع على ثمان اتفاقيات اقتصادية منها التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الشباب والرياضة والبرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون البريدي، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة البترولية والمعدنية، ومحضر اعتماد آليتي تطبيق اتفاقية نقل الركاب والبضائع والمواد على الطرق البرية، واتفاقية التعاون في مجال النقل البحري، واتفاقية تعاون زراعي، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال النفايات

وتجسيداً لذلك كانت المكلا عاصمة محافظة حضرموت على موعد مع إعلان تأسيس الشركة العربية اليمنية للأسمنت المحدودة برأس مال يمني - سعودي مشترك، برأسمال (١٠٠) مليون دولار أمريكي ومقرها في مدينة المكلا. تتكون من بقشان ومجموعة بن لادن السعودية، والمجموعة اليمنية للتنمية، والشيخ محمد حسين العمودي، وشركة الباروم الدولية القابضة المحدودة، وشركة سارا المحدودة، ويقام المشروع على أرض مساحتها ٢٢ كيلو متر مربع وبطاقة إنتاجية مليون ومائتين ألف طن إسمنت سنوياً وبكلفة ٢٦٠ مليون دولار أمريكي. وتستوعب المرحلة الأولى ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ عامل في المصنع. وفي

محافظة لحج مشاريع استثمارية جديدة إلى جانب المشاريع التي يجري تنفيذها وعددها ١٤ مشروعاً استثمارياً بتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار ريال يمني (٢٥٠ مليون دولار). فمن هذه المشروعات مصنع الإسمنت التابع لمجموعة هائل سعيد انعم بمشاركة مستثمرين سعوديين والذي بدأ العمل في تأسيسه مع بداية العام الجاري ٢٠٠٦ وتبلغ تكلفته نحو ٣٥ مليار ريال (١٥٠ مليون دولار) وسيكون بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي مليون طنناً سنوياً من الاسمنت. ومشروع مصنع إنتاج الحديد وهو ضمن مشروعات في المنطقة الصناعية محافظة لحج بتكلفة تقديرية تبلغ ١٥ مليار ريال حوالي (٦٠ مليون دولار) وسيبدأ إنتاجه مطلع العام المقبل ٢٠٠٧ بطاقة إنتاجية تبلغ نصف مليون طنناً سنوياً من منتجات حديد البناء والحديد المسطح والحديد المجلفن. ومصنع لإنتاج السيراميك والبورسلان التابع للشركة اليمنية لصناعة السيراميك والبورسلان بتكلفة تقديرية تزيد عن أربعة مليارات ريال (٢٠ مليون دولار) حيث يعتبر هذا المشروع من أحدث مصانع السيراميك في منطقة الشرق الأوسط وبطاقة تبلغ ستة آلاف متر يومياً من منتجات السيراميك بأنواعه المختلفة. كما سيخصص هذا المصنع جزءاً من إنتاجه للتصدير إلى الخارج في ضوء الطلب الكبير الذي تحظى به منتجات السيراميك اليمني في السوق السعودية والعربية والدولية نتيجة لما يتمتع به الجرانيت اليمني من مواصفات عالمية مميزة.

ومن هنا نلاحظ التركيز على:

- أن تقوية علاقات التعاون لمالي والتجاري بين المستثمرين يأتي بضمان قوة دفع القيادات السياسية.
- تحفز قطاع رجال الأعمال في اليمن والسعودية للاستثمار البيئي وتمويل المشروعات المشتركة

• تنسيق السياسات المالية والنقدية، وإنشاء مؤسسات مشتركة،
بجهود قطاع رجال الأعمال.

النتائج :

وعليه وفق ما تناوله البحث يمكن تحديد النتائج التالية :

١ - تعددت آراء العديد من المفكرين والاقتصاديين حول مواضيع التكامل الاقتصادي وبشروط ذلك التكامل والفوائد التي يحققها للبلدان التي تتكامل مع بعضها البعض ، إلا أنهم جميعاً اتفقوا على أنه يمثل حالة إيجابية لاقتصادات البلدان المتكاملة اقتصادياً ، ويساعد في تجاوز الكثير من المشكلات الاقتصادية لتلك البلدان .

٢ - وحتى يتحقق التكامل الاقتصادي ويصل إلى الأهداف المطلوبة منه فإنه يستند إلى مقومات منها تماثل مرحلة التطور الاقتصادي والتجانس الثقافي والاجتماعي ، والاعتماد المتبادل والفوائد المتبادلة ، والمصالح المشتركة ، والتركيب السكانية ، والنيل الاقتصادية والسياسية وغيرها .

٣ - أن التكامل الاقتصادي يمثل صيغة متقدمة من العلاقات الاقتصادية تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج في ظل أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة ، يضمن تحقيق معدل نمو مرتفعة للبلدان ذات العلاقة .

٤ - هنالك أنواع وأساليب متعددة للتكامل الاقتصادي منها :- التكامل الرأسي .- التكامل الأفقي .

كما ان التكامل يضمن توسيع حجم السوق وزيادة التوظيف .

٥ - يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة تنتقل بالآتي :

أ - منطقة التبادل التجاري الحر .

ب - الاتحاد الكمركي .

- ج - السوق المشتركة .
- د - الاتحاد الاقتصادي .
- ٦ - أن هنالك فرص متاحة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية لوجود العديد من المزايا التي تجمع بين البلدين منها الاهتمام السياسي بالتعاون الاقتصادي بين البلدين ، وزيادة فرص الاستثمار المتاحة أمام رأس المال السعودي في اليمن ، وتماثل العادات والتقاليد والايمان المشترك بأهمية تعاون البلدان في مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي .
- ٧ - وجود مقومات مناسبة للتكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية تتمثل بالآتي :
- أ - تعدد وتنوع الموارد الطبيعية .
- ب - حجم السوق في البلدين .
- ج - الاطار المؤسسي .
- ٨ - وجود بعض المعوقات في التوجه نحو التكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية منها :
- أ - التفاوت في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والسعودية .
- ب - التفاوت في الإمكانيات الموردية والثروات بين البلدين على التكامل الاقتصادي بينها .
- ٩ - توفر رؤية مشتركة للقيادات السياسية في البلدين لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ، مما يساعد في دفع مسيرة هذا التكامل نحو الأفضل .

التوصيات رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي

وفق ما جاء في هذا البحث والنتائج فان هناك ضرورة لوضع رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي وهي مهمة أساسية لكونها تتعدى مفهوم التوجهات العامة إلى برنامج بمراحل محددة، وأبعاد متكاملة ومنظور واضح. وتتمثل

الدوافع الرئيسية وراء ذلك الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، والتي تتطلب، على المستوى المحلي، استكمال بناء مقومات التنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي برزت خلال السنوات الأخيرة المتمثلة بضرورة التوظيف الشامل والمنتج لقوة العمل الوطنية^١، وتحسين مستوى المعيشة وعلى الصعيد الخارجي.

أولاً هيكلياً تحقيق التكامل الاقتصادي اليمني السعودي:

إن تحديد مواقف وبرامج عمل للتكامل، في تحقيق وفورات الحجم

يتطلب تطبيق إجراءات وتدابير تتضمن:

⇒ تقوية وتدعيم المؤسسات والأجهزة الوطنية من أجل تعزيز التعاون بينهما.

⇒ تقوية وتدعيم تبادل المعلومات والخبرات في البحوث، والتطوير، والتطبيق

المتعلقة بتكنولوجيات الصناعة والتجارة

⇒ دفع وتعزيز المشروعات على المستوى المحلي، باستخدام المصادر المتوفرة من

المواد الخام والعمل.

⇒ تشجيع التعاون في مجالي التدريب وبناء القدرات، مع استخدام آليات لنشر

المعلومات كلما كان ذلك مناسباً.

لقد مرت الشراكة الاقتصادية اليمنية السعودية بالتنسيقات على المستوى

الحكومي والخاص ويتطلب وضع الهيكلية تتمثل في:

مجلس التنسيق اليمني السعودي وهو لمجلس الذي عهدت إليه الاتفاقية

الاقتصادية ومهمة تنفيذ أهدافها، إذ يتمتع في هذا المجال بأعلى سلطة،

ويتطلب لجان دائمة هي: اللجنة الجمركية، اللجنة النقدية والمالية للجنة

الاقتصادية لجنة المتابعة.

وللمجلس أمانة عامة هو جهازه الفني والتنفيذي الرئيسي .

^١ جورج فرم التحديات التي تواجه التنمية البشرية مصدر سابق ص ٣٤

ثانياً طبيعة الاتفاقيات نحو تطبيق التكامل اليمني السعودي:

أن تهدف الاتفاقيات إلى قيام تكامل بين اليمن والسعودية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يتطلب أن تحدد تلك الاتفاقيات المهام التي يتعين على المجلس القيام بها من الناحيتين التنظيمية والتشريعية وهي :

- ◆ وضع التعريفات والتشريعات الهادفة لقيام منطقة جمركية موحدة.
- ◆ تنسيق سياسات التجارة الخارجية حيال الاقتصاد العالمي بما يحقق أهداف الوحدة .
- ◆ تنسيق الإنماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء المشتركة.
- ◆ تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.
- ◆ تنسيق السياسات المالية والنقدية.
- ◆ تنسيق أنظمة النقل الموحدة ووضع أنظمة التراخيص وسياساتها.
- ◆ وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة .
- ◆ تنسيق التشريعات، وفي سبيل ذلك يتطلب أن تتضمن الاتفاقيات وصفاً لما يجب على الدولتين إتباعه.
- ◆ ضرورة تحقيق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ثالثاً الترتيبات لمتطلبات التكامل اليمني السعودي:

إن يتبع مجلس التنسيق المدخل التجاري وأداته السوق اليمني السعودي التي سيحدث بموجبه نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية عندما يتم دراسة واسعة شاملة له وتكلف به عناصر لجنة خاصة لوضع أهداف اتفاقية

التجارة البينية موضع التنفيذ، والنظرة المستقبلية في إنشاء السوق المشتركة .
من خلال ما يلي:

■ إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية .

■ تثبيت القيود المطبقة عند فرض رسم أو ضريبة جديدة أو زيادة رسم أو ضريبة أو فرض قيود جديدة.

■ عدم فرض رسوم داخلية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء تفوق الرسوم أو الضرائب المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية .

■ عدم خضوع المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الثروات الطبيعية لأي رسم أو تصدير جمركي. لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدولتين.

■ لا يجوز لأي من الدولتين منح دعم أياً كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الطرف الآخر في حال وجود إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة المدعومة .

■ تبادل المعلومات والبيانات بشفافية والعمل على إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

■ تشكيل لجنة تسوية المنازعات في كل القضايا المرتبطة بالاتفاقية . ومنح معاملة تفضيلية للسلع المنتجة في البلدين

■ التشاور بشأن التعاون التكنولوجي والبحث العلمي. وتنسيق النظم والتشريعات لسياسات التجارة.

■ وضع آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات . وتحدد الاتفاقيات جهة الإشراف في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويساعده في أداء مهامه لجان

تنفيذية هي لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ والأمانة الضنية.

إن المهام المشتركة تستلزم معالجة ثغرات التكامل الاقتصادي وتعميق جذوره خاصة وأن العالم يمر بأزمات هيكلية حادة وتتفجر فيه أزمة التنمية في العالم الثالث وإحكام التبعية على اقتصاد الدول النامية ومنها اقتصاد الدول العربية و بالتالي لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي وتوفير الشروط لتحقيق التنمية المطلوبة، وذلك من خلال:

- فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات الاقتصادية القائمة في اليمن والسعودية وتحليل مشكلاتها.
- فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية و النظام العالمي الجديد وأهمية الاتجاه نحو التكامل و التكتل الاقتصادي.
- الإدراك الواعي لأهمية التكامل لليمن والسعودية. والاعتماد الجماعي. والاستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية.
- وضع تصور جديد لهيكل الإنتاج و بنية السوق الإقليمية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي.

إن السير في طريق التكامل اليمني السعودي هو بحد ذاته يشكل قبولاً لمشروع انضمام اليمن ضمن تجمع دول الخليج العربي التي تطرح بين حين وآخر الذي سيعتبر الاتحاد العربي جزئياً أو كلياً من أهم أهدافها. إن ضرورة العمل لتحقيق الاتحاد العربي الذي يعتبر التكامل الاقتصادي العربي أهم ركائزه في تحقيق المصلحة المشتركة وقد أن أوان العرب كي يعرفوا مصالحتهم المشتركة. رابعاً: خطوات إستراتيجية التكامل اليمني السعودي:

☒ بناء رؤية للعمل اليمني السعودي المشترك تتطلب تحديد الأهداف التنموية متمثلة بزيادة كفاءة وفعالية التعامل مع المتغيرات ، خاصة أن هذا

الواقع لم يعد مغلقاً. فالسؤال يتلخص حول رؤيتنا للتنمية المطلوب الوصول إليها.

✘ تحديد الأولويات التي يتعين إيجاد توافق من حولها بصدد هذه الأهداف، لأن تحديد الأولويات يساعد على تحديد مراحل العمل، فما هي الأولويات اليمنية السعودية بصدد هذه الأهداف العامة؟.

✘ دراسة الموارد والإمكانات المتاحة للوصول إلى هذه الأهداف، وفي هذا الشأن نشير إلى أن اليمن والسعودية لديهما موارد وإمكانات ضخمة فهما يمتلكان سلعة استراتيجية حاکمة للتطور العالمي ولديهما الثروة، والموقع الاستراتيجي، ولديهما طاقات وإمكانات بشرية كبيرة وسوق متسعة والمشكلة التي تواجه اليمن والسعودية تدور حول كيفية إنشاء المنظومة الفعالة لتوظيف هذه الموارد وإمكانات التوظيف الأمثل الذي يحولها لعناصر قوة وقدرة اقتصادية، وفي هذا الإطار نتساءل حول كيفية تعبئة وتوظيف هذه الموارد بما يؤدي إلى الوصول إلى مرحلة القوة والقدرة الاقتصادية؟

✘ ضرورة تحديد الإطار المؤسسي للتكامل، وهنا نشير إلى ضرورة الأخذ بتعدد الأطر المؤسسية فتوجد مجالات يمكن أن تتم على المستوى الجماعي، ومجالات تترك للمستوى الثنائي، وأخرى يكون إطارها العمل الأهلي غير الحكومي، لأن النتيجة أولاً وأخيراً مدى الفعالية في إنجاز التكامل وتحقيق أهدافه المنشودة، بحيث يدور نشاط الحكومة حول توجيه مسارات التكامل نحو الوجهة التي تزيد من كفاءة وفعالية.

✘ وضع الأسس التي سيقوم عليها التكامل الاقتصادي، بحيث ننقل من فكرة بناء الإجماع الذي يقوم على افتراض تكامل المصالح إلى فكرة إدارة المصالح بمستوياتها المختلفة، لأن الافتراض الذي سيقوم عليه التكامل الاقتصادي خلال المرحلة القادمة هو افتراض استغلال فوراق الحجم وخلق

الروابط الأمامية والخلفية لبعض الصناعات بين الدولتين والحد من تلك الصناعات المتشابهة، وإن إحدى مهام التكامل الاقتصادي اكتشاف مساحات التوافق وتدعيمها وتحديد مساحات التعارض والحد منها وصولاً إلى نقطة التوازن الملائمة.

✘ البحث عن السبل التي تترجم واقع الاعتماد المتبادل اليمني السعودي إلى سياسات وبرامج عمل تؤدي إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الطرفين.

✘ هناك رؤى إقليمية بصدد دخول أو إشراك اليمن ضمن تجمع الدول الخليجي ولهذا تأثير على التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب من اليمن والسعودية التوصل إلى رؤية مشتركة من أجل تكامل فعال مع هذه الرؤى.

وفي هذا الإطار لابد من التأكيد على أن متطلبات التكامل الاقتصادي اليمني السعودي ليس عملاً منغلقاً على الذات، وإنما هو عمل منفتح على الآخر في المستقبل، يستهدف في الأساس بناء أرضية مشتركة مع الدول الخليجية. إذا كانت هذه هي بعض الأفكار المقترحة بصدد بناء رؤية للتكامل اليمني السعودي يبقى في النهاية أن نشير إلى أن الأمر يحتاج إلى كل الاجتهادات المستنيرة وإلى حوار صريح ومفتوح يستند إلى المعايير العلمية في مجال التخطيط الاستراتيجي للتكامل اليمني السعودي من أجل التوصل إلى رؤية متكاملة وفعالة.

الملاحق:

معدل نمو الناتج المحلي لليمن والسعودية والدول العربية

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	11	5	-12	10	17	-3	3	14	17	26	11
اليمن	11	21	-9	19	29	2	8	10	18	24	23
إجمالي دول عربية	11	6	-3	8	15	-2	1	12	18	23	17

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي دولار

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	8510	8701	7486	8056	9246	8752	8794	9761	11097	13639	14724
اليمن	360	420	370	424	527	523	544	578	658	788	936
إجمالي دول عربية	2091	2171	2049	2159	2438	2338	2314	2537	2931	3511	4017

عدد السكان لليمن والسعودية والدول العربية مليون دولار

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	19	19	20	20	20	21	21	22	23	23	24
اليمن	16	17	17	18	18	19	20	20	21	22	23
إجمالي دول عربية	254	260	267	273	278	284	290	297	303	311	318

معدل نمو السكان لليمن والسعودية والدول العربية

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	2	2	3	2	2	3	3	3	3	2	2
اليمن	4	4	3	4	3	3	4	4	4	4	4
إجمالي الدول العربية	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2

النتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط لليمن مليون دولار

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	القطاع
968	1128	1282	1246	1346	1391	1424	1516	1627	1817	2536	الزراعة والصيد والغابات
1511	1914	1024	2127	3434	3068	3203	3574	4310	6159	7178	التعدين والصناعات الإستخراجية
626	713	638	431	503	597	682	762	1022	1230	1388	الصناعات التحويلية
42	52	58	76	68	76	89	103	115	123	152	الكهرباء والماء والغاز
227	318	332	404	427	442	517	626	819	938	1289	التشييد
3373	4125	3334	4284	5779	5574	5915	6581	7893	10267	12542	إجمالي القطاعات الملموسة
565	684	755	907	1061	1233	1399	1584	1937	2210	2676	التجارة والمطاعم والفنادق
609	821	830	835	1085	1226	1322	1407	1577	1892	2384	النقل والمواصلات والخزين
15	13	20	373	41	32	36	49	66	70	85	المؤسسات المالية والتامين
1190	1518	1605	2115	2187	2492	2757	3040	3580	4172	5145	إجمالي القطاعات التوزيعية
341	366	397		450	446	480	546	586	631	879	الإسكان
577	636	689	847	965	1036	1185	1225	1336	1658	1961	الخدمات الحكومية
60	67	72	76	86	311	279	583	788	1406	940	الخدمات الأخرى
978	1069	1158	924	1501	1793	1943	2355	2711	3694	3780	إجمالي القطاعات الخدمية
5542	6712	6097	7323	9467	9858	10615	11975	14184	18134	21467	النتاج المحلي بسعر التكلفة
203	225	218	184	185	-2	56	-201	-310	-892	-271	صافي الضرائب غير البياضرة
5745	6937	6315	7507	9651	9856	10671	11775	13874	17242	21196	النتاج المحلي بقيم الشتري

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط للسعودية مليون دولار

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	القطاع
8588	8919	9052	9185	9326	9522	9627	9721	9917	10208	10499	الزراعة والصيد والغابات
54070	54274	35211	46818	69973	61400	63180	78430	102525	152268	174795	التصنيع والصناعات الاستخراجية
15478	16649	15512	16747	18211	18455	19460	23005	25554	29522	33043	الصناعات التحويلية
1922	2027	2099	2179	2271	2381	2481	2632	2775	2939	3116	الكهرباء والماء
10371	10421	10765	10517	11126	11516	11930	12570	13637	14652	15770	التشييد
90429	92289	72639	85445	110907	103274	106678	126358	154408	209589	237223	إجمالي القطاعات السلبية
9632	10322	11311	12265	12755	13278	13796	14362	15502	16735	18098	التجارة والمعاملة والمناطق
6694	6973	7159	7438	7761	8149	8516	8860	9511	10248	11031	النقل والمواصلات والتخزين
7283	7682	7854	8427	5284	5586	5965	6565	11538	12739	14020	المؤسسات المالية والتأمين
23608	24976	26324	28130	25800	27013	28277	29786	36551	39722	43149	إجمالي القطاعات التوريقية
11070	11326	10883	11259	11482	11716	11997	12261	12787	13337	13926	الإسكان
27795	31413	30953	31144	31766	32957	33196	37314	41432	47027	48321	الخدمات الحكومية
2471	2560	2494	2410	5914	6150	6433	6697	2808	2964	3101	الخدمات الأخرى
41336	45299	44330	44813	49161	50823	51626	56273	57027	63328	65349	إجمالي القطاعات السلبية
155373	162564	143294	158387	185869	181110	186581	212416	247986	312639	345720	الناتج المحلي بيسم التكلفة
2370	2430	2674	2569	2573	1902	1970	2157	2353	2698	2953	صافي الضرائب غير المباشرة
157743	164994	145967	160957	188442	183012	188551	214573	250339	315337	348673	الناتج المحلي بغير

الناتج المحلي لليمن والسعودية والدول العربية مليون دولار

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
157743	164993	145967	160957	188442	183012	188551	214573	250339	315337	348673	السعودية
5744	6936	6315	7507	9651	9856	10671	11775	13874	17242	21196	اليمن
531153	564912	546433	589922	676572	663433	672120	752929	889470	1090859	1275523	الدول العربية

الانفاق على الناتج المحلي لليمن مليون دولار

1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	البند
839	788	1160	2228	2482	1678	2664	3990	3534	3950	4377	المصادر من السلع والخدمات
2564	1858	2175	2744	3084	2982	2842	3295	3453	4029	4495	الواردات من السلع والخدمات
-1725	-1070	-1015	-516	-602	-1304	-178	695	81	-79	-119	هجرة الموارء
5382	4409	4273	4168	4924	4669	4904	5996	6582	7278	8465	الإستهلاك الخاص
1150	1042	740	760	904	916	1004	1195	1299	1390	1484	الإستهلاك العام
6532	5451	5013	4928	5828	5585	5908	7191	7881	8668	9949	إجمالي الإستهلاك
1220	1166	1127	1333	1711	2035	1783	1634	1648	1660	1730	إجمالي الإستهتمار
6028	5547	5125	5745	6937	6316	7513	9520	9611	10249	11561	الناتج المحلي الإجمالي

لانفاق على الناتج المحلي للسعودية مليون دولار

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	البند
63501	64989	43551	56062	82260	72980	77641	98957	13184 9	18724 4	21680 7	الصادرات من السلع والخدمات
42253	43199	38883	37485	46926	44058	44830	51744	62255	81734	10721 3	الواردات من السلع والخدمات
21248	21790	4668	18576	35333	28922	32811	47213	69594	10551 0	10959 4	هجرة الموارد
69289	69807	67134	67258	68834	69213	69440	71995	76188	83455	88839	الإستهلاك الخاص
38661	43203	41440	41092	49014	50319	49204	52840	59146	70040	87764	الإستهلاك العام
10794 9	11301 0	10857 4	10835 0	11784 8	11953 2	11864 4	12483 4	13533 4	15349 5	17660 3	إجمالي الإستهلاك
28546	30194	32725	34031	35261	34558	37096	42526	45411	56332	62475	إجمالي الإستثمار
15774 3	16499 4	14596 7	16095 7	18844 2	18301 2	18855 1	21457 3	25033 9	31533 7	34867 3	الناتج المحلي الإجمالي

اجمالي التجارة البينية لليمن والسعودية مع الدول العربية ومن اجمالي

التجارة العربية البينية مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
32577	26708	18791	13409	9729	8390	7979	7291	6996	8362	7884	السعودية
2761	2648	1913	2034	1739	1217	1131	960	845	674	577	اليمن
108129	88772	70314	49212	42041	34959	31759	27695	26301	28736	26887	اجمالي الدول العربية
30.1%	30.1%	26.7%	27.2%	23.1%	24.0%	25.1%	26.3%	26.6%	29.1%	29.3%	السعودية نسبة
2.6%	3.0%	2.7%	4.1%	4.1%	3.5%	3.6%	3.5%	3.2%	2.3%	2.1%	اليمن نسبة

اجمالي الصادرات اليمنية البينة لليمن والسعودية مع الدول العربية ملايين

الدولارات

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
27142	21769	14884	10318	6957	6239	6032	5082	5012	6577	6000	السعودية
565	604	352	478	408	211	217	170	175	98	149	اليمن
55819	44361	36452	25528	21062	16983	16074	14081	13305	15910	14714	اجمالي الدول العربية
48.6%	49.1%	40.8%	40.4%	33.0%	36.7%	37.5%	36.1%	37.7%	41.3%	40.8%	السعودية نسبة
1.0%	1.4%	1.0%	1.9%	1.9%	1.2%	1.4%	1.2%	1.3%	0.6%	1.0%	اليمن نسبة

اجمالي الواردات لليمن والسعودية مع الدول العربية ملايين الدولارات

الدولة	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
السعودية	69707	59463	47376	41704	32290	31182	30197	28032	30013	28743	27765
اليمن	5231	5009	3986	3674	2915	2466	2323	2008	2167	2014	1497
اجمالي الدول العربية	372573	324724	265909	202857	173652	167831	157557	139792	154489	147137	143239
السعودية نسبة	18.7%	18.3%	17.8%	20.6%	18.6%	18.6%	19.2%	20.1%	19.4%	19.5%	19.4%
اليمن نسبة	1.4%	1.5%	1.5%	1.8%	1.7%	1.5%	1.5%	1.4%	1.4%	1.4%	1.0%

واردات وصادرات اليمن من والى السعودية والدول العربية مليون ونسبتها

من	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول العربية	428	576	670	790	914	1,006	1,331	1,556	1,561	2,044	2,196
السعودية	140	199	267	355	369	345	457	319	396	538	
النسبة	32.70%	34.50%	39.90%	44.60%	40.30%	36.70%	29.40%	20.40%	25.90%	24.50%	24.50%
الى	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول العربية	149	98	175	170	217	211	408	478	352	604	565
السعودية	39	32	36	44	49	86	115	125	95	183	141
النسبة	26.20%	32.70%	20.60%	25.90%	22.60%	40.80%	28.20%	26.20%	27.00%	30.30%	25.00%

اجمالي التجارة الخارجية لليمن والسعودية وللدول العربية مليون دولار

الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	130273	120035	86100	92460	109874	99155	102662	121276	155678	209315	238789
اليمن	7494	7283	5483	6152	6712	6374	5653	5741	6246	7791	8139
اجمالي الدول العربية	552081	509710	406232	377944	436879	406169	402415	440626	555213	706291	802771
نسبة السعودية	23.6%	23.5%	21.2%	24.5%	25.1%	24.4%	25.5%	27.5%	28.0%	29.6%	29.7%
نسبة اليمن	1.4%	1.4%	1.3%	1.6%	1.5%	1.6%	1.4%	1.3%	1.1%	1.1%	1.0%

ميزان المدفوعات لليمن والسعودية مليون دولار

الدولة	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
السعودية	147391	126117	84948	59376	42840	39366	49777	25006	11272	34317	35323
اليمن	1390	1700	817	377	689	766	1313	358	-785	-133	-31
اجمالي الدول العربية	305529	249752	149118	110368	76643	73918	104586	33323	-2924	42401	39644
السعودية نسبة	48.2%	50.5%	57.0%	53.8%	55.9%	53.3%	47.6%	75.0%	-385.5%	80.9%	89.1%
اليمن نسبة	0.5%	0.7%	0.5%	0.3%	0.9%	1.0%	1.3%	1.1%	26.8%	-0.3%	-0.1%

تصور بالأطراف أصحاب المصلحة في التكامل الاقتصادي

صاحب المصلحة	المهام والأنشطة
السلطات التشريعية	تحديد الأولويات المحلية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية، و الإطار القانوني.
الحكومة مجال الاقتصاد الكلي.	تحديد أهداف السياسات الاقتصادية العامة، والقضايا المتشابكة والدعم التجارية و التنمية للتكامل.
الهيئة الحكومية (أو الوزارات)	وضع الأهداف على المستوى القطاعي، وتحديد المعايير، والإطار والتنظيمي، على المستوى الكلي للدولة، ومستوى المحافظة، ومستوى المدينة.
هيئات تنظيمية للتكامل.	مهام الرصد والمراقبة، وتطبيق الإطار التنظيمي وإدارة الأمور المتعلقة بالحوافز
وكالات معنية بتنسيق السوق.	كليات النقل، مهام تنسيق العمليات، وسيط اتصال بالمستثمرين القطاع الصناعي.
هيئات حكومية/ وزارات معنية.	السياسات القطاعية، القضايا المتشابكة، العلاقات البيئية، من القطاع العام والخاص، متطلبات مدخلات الطاقة لتوفير الخدمات الاجتماعية.
هيئات المرافق العامة والخاصة.	إدارة إمدادات الطاقة، إدارة ونقل، تمويل بعض أنشطة البحوث والتطوير.
مقاولون وأصحاب الصناعات	تطوير الأعمال، القيمة الاقتصادية المضافة، توفير فرص عمل.
صناعات المعدات وأجهزة الاستخدام.	توفير المعدات للصناعات الأخرى بما في ذلك السيارات والأجهزة، كفاءة الاستخدام، تعديل ونشر التكنولوجيا، وتمويل بعض أنشطة البحوث والتطوير.
مؤسسات الائتمان.	تمويل البدائل المطروحة سواء بحجم كبير أو صغير، توفير رؤوس الأموال لمؤسسات، تمويل البدائل المطروحة للمقترضين.
جتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.	مشاركة المستهلكين ونشر الوعي، المراقبة والرصد والمناداة بمراجعة البعد البيئي والاجتماعي، الاعتبارات المتصلة بتحقيق العدالة والإنصاف.

تقديم النصح الاستراتيجي، تعريف وتحليل المشاكل، تطوير النظم، تقديم الخدمات الفنية المتخصصة، تحليل البدائل، تقاسم المعلومات.	نصائبو المكاتب الاستشارية.
البحوث والتطوير، وتوليد المعرفة وتقاسمها، التعليم الرسمي وغير الرسمي التدريب التقني، تعديل وتوفيق التكنولوجيات وتطبيقها وابتكارها.	أكاديميون والهيئات البحثية.
رفع مستوى الوعي والإدراك، التأييد، تقاسم المعلومات، التحقيقات الصحفية، مهام المراقبة الدائمة، الرصد، وتحقيق الشفافية على مستوى الجمهور.	وسائل الإعلام.

المصادر العربية

- ١ - رياض الفرس التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح (كتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية يناير ٢٠٠٩)
- ٢ - دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي مجموعة باحثين مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣
- ٣ - جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)
- ٤ - محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد. السياسة بين النظرية والتطبيق. (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).
- ٥ - اسماعيل صبري مقلد. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢).
- ٦ - منير الحمش. التكامل الاقتصادي العربي. دار الجليل. دمشق. ١٩٨٧
- ٧ - محمد الأطرش المشروعان الأوسطي والمتوسطي مجلة المستقبل العربي العدد (١٢٠) ١٩٩٦

- ٨ - سامي عفيفي حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم " الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢..
- ٩ - موسوعة يونيفرساليس (١٩٩٣ - ٢٠٠٣)، *Microsoft corporation*.
- ١٠ - منير الحمش. التكامل الاقتصادي العربي. دار الجليل. دمشق. ١٩٨٧.
- ١١ - الخصاصي، مشروع منطقة التبادل المغربية الأمريكية بين مطرقة العوامة و سندان التنمية المستدامة يومية الإتحاد الاشتراكي، عدد ٧٧٨٨، ١٢/٩/٢٠٠٤.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعام ٢٠٠٣
- ١٢ - قرار انشاء السّوق العربيّة المشتركة مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة جامعة الدّول العربيّة. إعلان منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ / د.ع. ٥٩ ١٩/٢/١٩٩٧
- ١٣ - نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي.. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠٠٥
- ١٤ - قرار انشاء السّوق العربيّة المشتركة مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة جامعة الدّول العربيّة. إعلان منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣١٧ / د.ع. ٥٩ ١٩/٢/١٩٩٧
- المصادر بالغة الانجليزية
- ١٥ - جامعة الدول العربية الأمانة العامة الجدول الموحد للتعريف الجمركية وفق تعديلات النظام المنسق لعام ٢٠٠٢ تعريب الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة المال والتجارة والاستثمار الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) المنعقد (تحت مظلة الإسكوا) ٩ - ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١

- 1- R. J. Harrison. Europe in Question: Theories of Regional Integration (London. 1974) pp.76-7 □
- 2- C. Pentland. International Theory and European Integration. (London,: Free Press, 1973) p. 132
Amitai Etzioni. Political Unification: A comparative Study of Leaders and Forces. (New York: Holt, Rinehart & winston, Inc., 1965) pp. 14-64 □
- 3- B. balasse the theory of economic integrqtion . qlqn qnd unzin, london, fourth i;pression 1973 □